نضال العمال

Palestinian Labor Struggle Union
اتحاد نضال العمال الفلسطيني

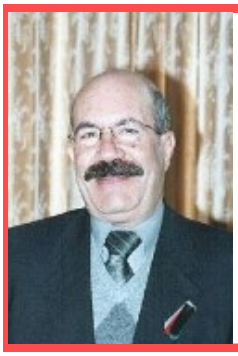

جورج حزبون .. صوت العمّال وضمير بيت لحم

11 ≫

العدد "47" | تصدر عن اتحاد نضال العمال الفلسطيني | السبت 6 أيلول 2025

أزمة متفاقمة في سوق العمل الفلسطيني بين غياب التدخل الحكومي وتصاعد معاناة العمال

الافتتاحية

عمالنا بين الإهمال وجحيم البطالة

يعيش سوق العمل الفلسطيني أزمة خانقة ومتفاقمة، لم تعد تختصر في أرقام البطالة المرتفعة أو في ضيق فرص العمل، بل باتت أزمة بنيوية تمسّ جوهر الحياة الاقتصادية والاجتماعية لشعبنا الفلسطيني، فالمشهد اليوم يكشف عن تآكل متواصل في فرص العمل، وتراجع في الإنتاجية، وغياب شبه كامل للتدخل الحكومي الفاعل الذي من شأنه أن يخفف من معاناة العمال ويوفر لهم مظلة حماية اجتماعية واقتصادية تليق بتضحياتهم وصمودهم.

إنّ شريحة واسعة من العمال الفلسطينيين، وخصوصاً الشباب والخريجين، تقف أمام مستقبل غامض، فبين بطالة تتجاوز حدود الاحتمال، واستغلال في سوق العمل الداخلي والخارجي، وأجور متدنية لا تكفي لسد الرمق، يشعر العامل الفلسطيني أنّه متروك لمصيره، في وقت يتضاعف فيه العبء المعيشي بفعل ارتفاع الأسعار وانسداد الأفق السياسي والاقتصادي.

لقد تحوّل غياب السياسات الحكومية إلى عامل مضاعِف للأزمة، فبدلاً من وضع خطط تشغيل وطنية، أو تبني برامج للحماية الاجتماعية، أو خلق فرص عمل عبر دعم القطاعات الإنتاجية والزراعية والصناعية، نرى ترددا وتقصيراً يصل حدّ الإهمال، وهذا ما يفتح الباب واسعاً أمام هيمنة السوق العشوائية، وسيطرة الاحتلال وأدواته على مصادر الرزق، في الوقت الذي تتآكل فيه حقوق العمال النقابية والاجتماعية.

إنّ أزمة سوق العمل ليست مجرد قضية معيشية عابرة، بل هي مسألة وطنية بامتياز، فالعامل الفلسطيني الذي يفترض أن يكون عماد البِناء والصمود، يجد نفسه اليوم الحلقة الأضعف في معركة التحرر والتنمية، فيما لا تزال قضاياه تدفع إلى هامش الاهتمام الرسمي.

إنّ حماية العمال وخلق بيئة عمل عادلة ومنتجة، هي خطوة أساسية لحماية المشروع الوطني ذاته، لأنها تمنح الصمود الشعبي أساسه المادي والمعنوي، ومن هنا، تقع مسؤولية مضاعفة على عاتق الحركة النقابية الفلسطينية والقوى الوطنية والديمقراطية الاجتماعية في إعادة الاعتبار لقضايا العمال، وفرضها على الأجندة الوطنية، والضغط من أجل سياسات تشغيل شاملة، وتشريعات تضمن الأجر العادل، وحقوق الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي، بما يوفّر للعمال الأمان في مواجهة الفقر والبطالة، فلا حرية بلا عدالة اجتماعية، ولا استقلال حقيقي بلا عمل كريم يوفر العيش الكريم.

إنّ إنقاذ سوق العمل الفلسطيني هو إنقاذ لكرامة العامل، ولركيزة الصمود الوطني في مواجهة كل أشكال الاحتلال والتبعية والتهميش.

أزمة متفاقمة في سوق العمل الفلسطيني بين غياب التدخل الحكومي وتصاعد معاناة العمال

نضال العمال – خاص

يعيش سوق العمل الفلسطيني واحدة من أشد أزماته تعقيداً منذ عقود، إذ تتداخل فيه عوامل الاحتلال والحصار والعدوان، مع غياب السياسات الحكومية وضعف الدور النقابي، لتتشكل أزمة بنيوية عميقة تترك أثرها المباشر على مئات آلاف العمال الفلسطينيين وعائلاتهم، ولم تعد المشكلة محصورة في فقدان فرص العمل فحسب، بل باتت أزمة شاملة تهدد الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي وتدفع نحو مزيد من الفقر والتهميش.

تشير البيانات الرسمية والتقديرات النقابية إلى أن نسب البطالة تجاوزت الـ 45% على المستوى الوطني، بينما بلغت في قطاع غزة مستويات كارثية قاربت الـ 70% في بعض الفئات، خصوصاً بين الشباب والنساء، أما في الضفة الغربية، فإن عشرات الآلاف من العمال فقدوا تصاريح عملهم داخل أراضي 1948 منذ السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023، إضافة إلى تعطّل آلاف الورش والمصانع والمحال التجارية بفعل القيود الأمنية وإغلاق الحواجز، وأمام هذا الواقع، ارتفعت معدلات الفقر بشكل غير مسبوق، إذ تشير تقديرات اقتصادية إلى أن ما يزيد على ثلثي الأسر الفلسطينية باتت تعيش على خط الفقر أو تحته، مع انعدام شبه كامل لشبكات الأمان الاجتماعي، ما جعل العمال في مواجهة مباشرة مع الجوع والعوز.

العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023 لم يخلّف فقط آلاف الشهداء والجرحى، بل دمّر مقومات الاقتصاد الوطني، فأوقف المشاريع التنموية، وقيّد حركة الاستيراد والتصدير، ودمّر البنى التحتية، بما في ذلك المصانع والورش الصغيرة، الأمر الذي أفقد مئات آلاف الأسر مصدر رزقها الوحيد، كما انعكس الحصار الممتد منذ أكثر من 17 عاماً على غزة بتعطيل ممنهج لقطاعات الإنتاج، وإبقاء الاقتصاد مرهوناً بالمساعدات الإنسانية، الأمر الذي جعل من العمال الحلقة الأضعف في منظومة الاقتصاد الفلسطيني.

ورغم خطورة الأزمة، فإن التدخل الحكومي ما يزال محدوداً إلى درجة الغياب، فلا توجد حتى الآن خطة وطنية متكاملة للتشغيل، ولا برامج دعم عاجلة للأسر العمالية المتضررة، أما على الصعيد النقابي، فإن المبادرات بقيت مشتتة وضعيفة التأثير، في ظل الانقسام السياسي والحصار المالي، ما جعل الحركة النقابية عاجزة عن تشكيل قوة ضغط فعلية قادرة على حماية حقوق العمال أو انتزاع حلول عملية من صناع القرار.

ويعكس الواقع الميداني حجم المأساة، إذ يقول (أبو محمود)، عامل بناء من طولكرم: "كنت أعمل داخل الخط الأخضر منذ عشرين عاماً، لكن بعد السابع من تشرين لم يعد بإمكاني دخول العمل، لدي خمسة أبناء بلا مصدر رزق، ولا أحد يسأل عنا"، فيما تقول (أم علاء)، عاملة خياطة من غزة: "مصنع الخياطة الذي كنت أعمل فيه دُمّر بالكامل بالقصف، واليوم نعيش على المساعدات، لكن المساعدات لا تكفي لإطعام أولادي"، أما شاب جامعي عاطل عن العمل من رام الله فيصف الحال بقوله: "نحن جيل كامل محاصر بالبطالة، شهاداتنا الجامعية عالقة على الجدران، ولا أحد يفتح لنا باب العمل."

في هذا المشهد القاتم، يواصل اتحاد نضال العمال الفلسطيني جهوده الميدانية والتنظيمية عبر المطالبة بخطة وطنية عاجلة لتشغيل العمال المتضررين، وإنشاء صندوق طوارئ عمالي لتقديم دعم مباشر للأسر الأكثر فقراً، والضغط من أجل إقرار شبكات أمان اجتماعي تضمن معاشات بطالة وتأمينات صحية، وتنظيم حملات شعبية ونقابية للتضامن مع العمال وتعزيز صوتهم في الميادين السياسية والإعلامية.

إنّ الأزمة الراهنة ليست ظرفية بل بنيوية، ولا يمكن تجاوزها إلا عبر مقاربة شاملة تقوم على فك الارتباط القسري بسوق العمل الإسرائيلي من خلال تطوير الاقتصاد الوطني وتعزيز القطاعات الإنتاجية المحلية، وتوجيه استثمارات وطنية ودولية نحو مشاريع صغيرة ومتوسطة توفر فرص عمل حقيقية ومستدامة، وبناء منظومة حماية اجتماعية تضمن حق العامل في الدخل الكريم والتأمين الصحي، وتفعيل الدور النقابي الوحدوي بعيداً عن الانقسام والتسييس ليكون مظلة حقيقية للطبقة العاملة.

إن الطبقة العاملة الفلسطينية، التي كانت وما زالت عماد النضال الوطني والاجتماعي، تقف اليوم أمام واحدة من أعقد مراحلها، فهي ليست مجرد أرقام في تقارير البطالة، بل هي روافع الاقتصاد الوطني وقلبه النابض، وحماية العمال ليست خياراً ثانوياً، بل واجب وطني وأخلاقي لا يحتمل التأجيل.

سائقو النقل العام:
حماة الأرض، وجنود الكرامة على خطوط النار

بقلم: علاء ميّاسي

في وطنٍ تحاصره البنادق، وتُحاول آلة الاحتلال خنقه وتفتيته، ينهض سائقو النقل العام كل صباحٍ كأنهم في طابور مقاومة، لا يحملون سلاحاً، لكنهم يشهرون وجههم في وجه الظلم، ويقودون مركباتهم على طرقٍ مفخخة بالخطر، بإيمانٍ لا يلين أن من يبقي الطريق سالكة، يُبقي الوطن حياً.

هؤلاء الرجال لا ينقلون الركاب فقط، بل ينقلون الكرامة. يربطون بين المدن المحاصرة، يمسكون بشريان الحياة في وطن يُراد له أن ينزف حتى الموت، فكل مركبة عمومية تتحرّك، هي صفعة في وجه الاحتلال، وصوت يقول: "نحن هنا... على الأرض، في الطريق، في الحياة، رغم أنف القتلة".

منذ السابع من أكتوبر، ومع كل تصعيد، ومع كل حاجز، ومع كل رصاصة، كان يمكن لهؤلاء أن يستسلموا.. لكنهم اختاروا المواجهة، لا من خلال البندقية، بل من خلال الإصرار على العجلة التي تدور، والباب الذي يُفتح، والخط الذي لا ينقطع. إنهم أبناء الأرض، يطوّعون الخوف، ويتحدّون الاحتلال، ويكسرون العزل بسياراتهم، ويعيدون نبض الشعب إلى شوارعه.

هؤلاء السائقون ليسوا موظفين.. إنهم مقاتلون.. ليسوا مجرد مهنيين.. إنهم رسل صمود.. ليسوا سيّاقاً.. بل حرّاس الأرض في زمن المصادرة والتقطيع.

فليعلم الجميع: سائقو فلسطين، من شمال الضفة إلى جنوبها، هم من يبقي الضفة موصولة رغم تقطيعها، ومن يعاند العزل بالعبور، ويهزم الاحتلال بالاستمرار، لقد خسر القطاع أكثر من 5 مليارات دولار، نعم، لكن لم يخسر الإرادة، لم يخسر الجذور. لم يخسر رجاله، لأن الخسارة الحقيقية لا تكون في المال، بل في غياب الروح.. وهؤلاء ما زالوا يحملون الروح على مقود كل مركبة.

نحن في النقابة العامة، ومعنا وزارة النقل والمواصلات، لن نسلم هذا القطاع للانهيار، لأننا نعلم أن من ينهار فيه، ينهار معه الوجود الفلسطيني في تفاصيل الحياة اليومية، عملنا على تمديد صلاحيات المركبات، خفّفنا الضرائب، وجدولنا الحلول.. لكن كل ذلك ليس شيئاً أمام ما يُقدّمه هؤلاء السائقون من عطاء أسطوري تحت النار.

وإنني أقولها بملء الإرادة والصدق: سائقو النقل العام هم خط الدفاع الأول عن كرامة هذا الشعب، هم المقاتلون الذين لا ينسحبون، وهم الفدائيون الذين لا تكتب عنهم الصحف، لكنهم يكتبون مجد الوطن على زجاج مركباتهم.

فلتسجّل صفحات التاريخ، أنه حين حاصرتنا الحرب، قاد السائقون المعركة، وحين خذلتنا الطرق، هم من عبدها من جديد، وحين ارتعدت الأرواح، ثبتوا خلف المقود، وقالوا: "لن نغيب، ما دام الوطن ينادي".

العمال بين غياب التشريعات وضعف التنفيذ

بقلم: محمد العرقاوي

في الوقت الذي تزداد فيه معاناة عمالنا يوماً بعد يوم، وتشتد ظروفهم قسوةً وصعوبة، ما زالت حركتنا النقابية تعاني الهشاشة والضعف، وتميل في كثير من الأحيان إلى الشخصنة والفئوية، بدلاً من أن تكون الحاضنة الجامعة للطبقة العاملة والمدافعة الأمينة عن حقوقها.

لقد بات عمالنا أحوج ما يكونون إلى تطبيق القوانين العمالية التي أُقرت منذ سنوات، والعمل الجاد على إقرار ما تبقى من تشريعات أساسية، وفي مقدمتها قانون الضمان الاجتماعي والتنظيم النقابي، بوصفهما ركيزة يمكن أن تنعش الحركة النقابية وتعيد إليها حيويتها ودورها، بعد أن أصبح النقابيون في واد والعمال في واد آخر.

وهنا نتساءل بوضوح، ما الذي يمنع وزارة العمل والحكومة من إقرار هذه الأنظمة عبر مجلس الوزراء؟ إلى متى تبقى القوانين حبيسة الأدراج، يتراكم عليها الغبار، بينما تزداد أزمات العمال تعقيداً، فإن مثل هذه التشريعات ليست عبئاً على الدولة، بل على العكس، يمكن أن تخفف من حدة الأزمات الاجتماعية والاقتصادية، وتفتح الطريق أمام عمل نقابي منظم لصالح العمال وحقوقهم.

أما قانون العمل القائم، فهو بدوره يعاني من ضعف التطبيق، رغم الجهود التي تبذلها بعض طواقم وزارة العمل، إلا أن الواقع يكشف حجم التهرب من قبل كثير من أصحاب العمل، مقابل تقاعس العمال عن المطالبة بحقوقهم، إما خوفاً أو يأساً أو لغياب الوعي النقابي.

نحن لا ننكر صعوبة الظروف الاقتصادية التي تعيشها البلاد، والتي تطال الحكومة وأصحاب العمل والعمال على حد سواء، لكن هذا الواقع يجب أن يدفعنا أكثر إلى إقرار تشريعات عمالية ونقابية واضحة وملزمة، تضع حداً للفوضى والانحراف، وتواجه تغوّل الأنظمة الرأسمالية التي أثبتت عجزها عن حماية مصالح الطبقة العاملة.

إننا اليوم، كحركة نقابية وائتلاف عمالي، نؤكد أن الضغط على الحكومة بات واجباً وطنياً ونقابياً، من أجل الإسراع في إقرار هذه القوانين، وضمان تنفيذها ومتابعتها على أرض الواقع، حماية لحقوق عمالنا وصوناً لكرامتهم، ولإعادة الاعتبار للعمل النقابي بوصفه خط الدفاع الأول عن العدالة الاجتماعية.

عمال فلسطين بين عامين من الحرمان وغياب الحلول

بقلم: أسامة شنارة

مع اقتراب مرور عامين كاملين على أزمة العمال الفلسطينيين، يظل واقعهم شاهداً على حجم المأساة والخذلان. أكثر من 57% من العمال يعانون من البطالة التامة، وأكثر من 250 ألف عامل وجدوا أنفسهم خارج سوق العمل، محرومين من أبسط مقومات الحياة الكريمة، ومضطرين لبيع مدخراتهم ومقتنياتهم الشخصية لتأمين قوت يومهم.

الخطة الحكومية المعلنة تحت عنوان "الطوارئ" لم تكن سوى حلول ترقيعية لا تلامس جوهر الأزمة، إذ لم تقدم للطبقة العاملة المعوزة أي بديل حقيقي، ولا يمكن اعتبار الطرود الغذائية التي تُوزع على عدد محدود من العمال (100–200 عامل في كل محافظة) حلاً لأزمة متفاقمة، فهي لا تكفي لأكثر من أسبوع أو أسبوعين، وتترك آلاف الأسر في مواجهة الجوع والتهميش.

إن ما يعيشه عمال فلسطين اليوم قنبلة موقوتة تهدد الاستقرار الاجتماعي والسياسي، ولا يمكن مواجهتها إلا عبر وحدة العمال وتنظيم صفوفهم، وتفعيل دور النقابات الحرة والاتحادات الحقيقية التي تدافع عن حقوقهم وكرامتهم، بعيداً عن الأطر الشكلية التي تساير رأس المال وتخضع لسلطته.

إن معركة العمال الفلسطينيين ليست معركة مطلبية فحسب، بل هي معركة من أجل الكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية. ولذا فإن الواجب الوطني والطبقي يحتم أن يلتف العمال حول نقاباتهم الحرة، وأن يوحدوا صوتهم وقوتهم لانتزاع حقوقهم المكفولة إنسانياً وقانونياً واجتماعياً، في مواجهة رأس المال الذي يسيطر على مفاصل الحياة والقرار في فلسطين.

كما هو شعارنا الدائم: "يا عمال العالم اتحدوا".

العمال ومسارات الاستغلال المستمرة

بقلم: محمد عادل اللحام

يعرف من يتبنون ويطبّقون السياسات المضرة بمصالح وحقوق شعبنا وكذلك العمال منهم في بلدنا أن العدو الحقيقي لسياساتهم، والقوة الأكثر قدرة على الوقوف في وجههم وفضح برامجهم، ولجم سياساتهم إن أتيحت لهم الفرصة وتوفر لهم المناخ المناسب، هي الطبقة العاملة، لذلك يبذل هؤلاء كل ما بوسعهم في سبيل عدم امتلاكها لناصية الأمور، وإبقائها مفتتة، مشتتة غير قادرة على القيام بأي فعل حاسم للدفاع عن نفسها وحقوقها.

وفي هذا الإطار يبذل هؤلاء الليبراليون الجدد جهوداً كبيرة في سبيل تشديد القيود على الحركة النقابية وقياداتها، في محاولة لتهميش دورها وتقليص فاعليتها، وذلك من أجل توسيع الهوة بينها وبين من تمثلهم، أي العمال، فارضين عليها معادلات تتناقض مع مصالحها وحقوقها الأساسية وحساباتها.

لذلك فالرهان اليوم، وهو رهان كبير، أن تكسر الحركة العمالية هذه القيود، وأن تجد لنفسها مخرجاً من المعادلات السابقة التي أنهكتها وأضعفت دورها، وأن تتمتع بنفَس نضالي جريء لتقول كلمتها المعبرة عن مصالحها، ومصالح الفقراء، وهذا يقتضي إحداث طلاق بائن مع أي رهان على السياسات الحكومية التي اختبرها العمال سابقاً ويعيشون فصولها الآن.

لقد أثبتت الأحداث في كل مناطق العالم ودوله، أن جشع قوى السوق لا حد له، وأن منطلقها وهدفها الأساسي هو زيادة ومراكمة أرباحها دون أية مراعاة لحقوق العمال الاقتصادية والسياسية وخاصة معيشتهم ومكاسبهم التي انتزعوها في سياق نضالهم الأولي قبل أن يتم الاستيلاء على قرارها المستقل، كما أثبتت الاحتجاجات والمظاهرات المتزايدة في كل مكان، أن هذه القوى المعولمة ستتمادى وتتمادى إلى الحد الأقصى إن لم ينهض الشعب، وعلى رأسه الطبقة العاملة والقوى الوطنية والثورية، ليقول لها كفى!

لقد وصلت أحوال الشعب السوري عموماً والطبقة العاملة خصوصاً إلى مستوى عال من التردي والسوء، وهو ما يحدث تراكماً كبيراً في الصدور والنفوس قد ينفجر في أية لحظة، ويأخذ مساراً اعتباطياً إن لم يجد من يوجهه وينظم خطواته ويصوّب بوصلته نحو العدو الحقيقي الطبقي والوطني، والحقيقة أن هذا الدور الوطني الاستراتيجي لن يقوم به بالشكل الصحيح إلا أناس شرفاء متضامنون، ومخلصون للوطن وللطبقة العاملة، وهذا كما هو برسم القوى والتيارات الوطنية، هو أيضاً برسم الحركة النقابية التي يمكن أن تكون في هذه الحالة ضامناً حقيقياً لوحدة الوطن، ووحدة إرادة شعبه المتطلع إلى تحقيق أهدافه الوطنية الكبرى والحفاظ على كرامته وإنسانيته.

نضال الطبقة العاملة في سبيل زيادة الأجور

بقلم: حسن محمود

إن الرأسماليين يسعون دائماً إلى تخفيض أجور العمال وإقرار أجور لا تكفي إلا لتأمين الضروري للعيش فقط، وذلك قصد الحصول على مزيد من الأرباح، وتستخدم البرجوازية في نضالها ضد الطبقة العاملة الدولة والقانون والصحف، ناهيك بأن الرأسماليين أنفسهم يؤلفون جمعيات لأرباب العمل ويجابهون العمال بجبهة موحدة، ولمقاومة الرأسمال يتحد العمال في نقابات تنظّمهم في النضال من أجل تحسين وضعهم الاقتصادي، أما مطالب العمال الرئيسية فهي زيادة الأجور وتحسين ظروف وشروط العمل وضمان العمل.

إن النضال الطبقي الضاري بين البروليتاريا والبرجوازية يفضي إلى إقرار هذا المستوى أو ذاك للأجرة، فحيث يتحلّى العمال بالعناد والتنظيم والتصميم في النضال الإضرابي، يضطر الرأسماليون في غالب الأحيان إلى القبول بشروط العمال وزيادة أجورهم.

وفي الوقت الحاضر، يتسع نضال الطبقة العاملة من أجل تحسين شروط حياتها اتساعاً كبيراً جداً في البلدان الرأسمالية الرئيسية، وفي السنوات الأخيرة تتصف الحركة الإضرابية بارتفاع مستوى الوعي الطبقي ومستوى التنظيم في صفوف الطبقة العاملة، وباتساع مجموعة المطالب المطروحة في سياق المعارك الطبقية، وبجماهيرية الأعمال النضالية التي تقوم بها شتى فئات الكادحين، وبالتشابك الوثيق بين النضال الاقتصادي والنضال السياسي.

إن الطبقة العاملة لا تزال في قلاع الرأسمالية، كما أكدت أحداث الآونة الأخيرة ذلك من جديد، القوة المحركة الرئيسية والقوة المعبئة الرئيسية في النضال الثوري وفي عموم الحركة الديمقراطية المعادية للإمبريالية.

إن نضال البروليتاريا الاقتصادي له جانب كبير من الأهمية، ولكن الماركسية اللينينية، مع اعترافها بأهمية نضال الطبقة العاملة الاقتصادي، تعلم أن هذا النضال لا يمكنه بحد ذاته أن يحرر العمال من نير الاستثمار، فلا يمكن تصفية ظروف اضطهاد الطبقة العاملة اقتصادياً وسياسياً إلا بتصفية أسلوب الإنتاج الرأسمالي عن طريق النضال السياسي الثوري.

الطبقة العاملة الفلسطينية في الخارج: رافدٌ أساسي لإثراء المسيرة الوطنية

بقلم: علي دغمان

تعدّ الطبقة العاملة الفلسطينية في الخارج أحد الأعمدة الحيوية للمجتمع الفلسطيني، فهي ليست مجرد قوة اقتصادية تسهم في تحسين الوضع المعيشي لعائلاتها، بل هي أيضاً عامل فاعل في دعم القضية الوطنية والحفاظ على هوية الشعب الفلسطيني في أصعب الظروف، فقد شكلت هجرات العمال الفلسطينيين إلى البلدان العربية، وأوروبا، وأمريكا منذ منتصف القرن العشرين، نتيجة ظروف الاحتلال والحصار والبطالة، ظاهرة اجتماعية وسياسية لها أبعاد وطنية واضحة.

تعد سوريا نموذجاً بارزاً في هذا الإطار، حيث شكل العمال الفلسطينيون فيها جزءاً مهماً من نسيج المجتمع، ليس فقط من خلال عملهم في قطاعات البناء والصناعة والخدمات، بل أيضاً عبر تواصلهم الدائم مع منظمة التحرير الفلسطينية والمؤسسات الوطنية، ودعمهم المادي والسياسي للقضية الفلسطينية، فقد ساهم هؤلاء العمال في تمويل البرامج التعليمية والصحية والاجتماعية في المخيمات الفلسطينية داخل سوريا، وخلقوا شبكات تواصل ومساندة بين الشتات الفلسطيني والأراضي المحتلة.

إلى جانب ذلك، لعبت الطبقة العاملة الفلسطينية في الخارج دوراً ثقافياً وسياسياً مهماً، من خلال نشر الوعي الوطني وتعزيز الانتماء إلى القضية الفلسطينية، ورفع مستوى التضامن مع شعبنا في الداخل، كما كانت المساهمات المادية للعمال في الخارج دعامة أساسية لتمويل النضال السياسي والأنشطة الوطنية، ما جعل من هؤلاء العمال قوة مؤثرة في مسيرة النضال الوطني، رغم بعدهم عن الوطن الجغرافي.

إن واقع الطبقة العاملة الفلسطينية في الخارج يعكس التحديات المتشابكة بين الحاجة الاقتصادية والالتزام الوطني، فهؤلاء العمال يعيشون صراعاً مزدوجاً، صراع من أجل تأمين حياة كريمة لعائلاتهم، وصراع من أجل الحفاظ على الهوية والانتماء الوطني، ومن هذا المنطلق، فإن دعم حقوق العمال الفلسطينيين في الخارج، وحمايتهم من الاستغلال، والتنسيق مع حكومات البلدان المضيفة لتعزيز مكانتهم القانونية والاجتماعية، يصبح جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية العمل الوطني الفلسطيني.

تبقى الطبقة العاملة الفلسطينية في الخارج مثالاً حياً على قدرة شعبنا على الصمود والمساهمة في بناء وطنه، حتى من خارج أرضه، فسوريا، وغيرها من البلدان التي احتضنت العمال الفلسطينيين، لم تكن مجرد مسرح للعمل الاقتصادي، بل كانت حاضنة للهوية الوطنية ورافداً أساسياً للمسيرة الوطنية الفلسطينية، وإن تقدير هذا الدور، وتعزيز صلات الجالية الفلسطينية بالمؤسسات الوطنية، يعد استثماراً استراتيجياً في مستقبل القضية الفلسطينية ومسيرة التحرر الوطني.

العمال الفلسطينيون في لبنان: صمود بلا حدود وسط واقع صعب

بقلم: عبد العزيز العلي

تمثل الطبقة العاملة الفلسطينية في لبنان قلب المجتمع الفلسطيني النابض، فهي ليست مجرد قوة اقتصادية تضمن لقمة العيش للعائلات، بل هي جسر صمود للقضية الوطنية وهويتها في أصعب الظروف، فمنذ النكبة وحتى اليوم، واجه العمال الفلسطينيون في لبنان قيوداً قانونية، وظروفاً اقتصادية صعبة، واضطرابات اجتماعية، ومع ذلك ظلوا ملتزمين بالهوية والانتماء الوطني، رافدين نضال شعبهم من خارج أرضه.

في المخيمات الفلسطينية، يتجلّى دور العمال في كل زاوية من زوايا الحياة اليومية، من تمويل المدارس والمستشفيات والبرامج الاجتماعية، إلى دعم المؤسسات الوطنية، إلى خلق شبكات تضامن بين الشتات الفلسطيني والأراضي المحتلة، فهم لا يكتفون بالكسب الاقتصادي، بل يشكّلون قوة فكرية وسياسية، ينشرون الوعي الوطني ويعززون الانتماء للقضية الفلسطينية، ويقفون دائماً إلى جانب الشعب الفلسطيني في الداخل.

لكن واقعهم اليوم لا يخلو من المعاناة، القيود القانونية تحد من حرية العمل، وأجورهم غالباً لا تكفي لتغطية حاجيات الأسر، والاستغلال يهدد حقوقهم اليومية، رغم ذلك، يواصل العمال الفلسطينيون في لبنان جهودهم، متمسكين بالكرامة والهوية، ليظلوا رافداً أساسياً للمسيرة الوطنية الفلسطينية، ومثالاً حياً على الصمود الفلسطيني في الشتات.

إن الاعتراف بدور هذه الطبقة العاملة، وحماية حقوقها القانونية والاجتماعية، وتعزيز صلتها بالمؤسسات الوطنية، ليس واجباً أخلاقياً فحسب، بل هو استثمار استراتيجي في مستقبل القضية الفلسطينية، وضمان لاستمرار نضال الشعب الفلسطيني نحو الحرية والكرامة.

عمال البتروكيماويات.. صمود وسط الإهمال

بقلم: أحمد عرام

يعمل آلاف الفلسطينيين في قطاع البتروكيماويات في الضفة الغربية في ظروف صعبة، حيث تشكل المصانع شرياناً اقتصادياً حيوياً، بينما يواجه العمال تحديات كبيرة تهدد حياتهم واستقرارهم المعيشي، فأزمة الوقود المستمرة توقف عجلة الإنتاج وتؤخر الرواتب، في ظل غياب تدخل حكومي فعال، فيصبح العامل رهينة لتقلبات لا دخل له فيها.

إنّ الاعتماد الكلي على استيراد المواد الخام يزيد الأزمة تعقيداً، بينما تعرض المصانع العمال لمواد كيميائية وغازات سامة دون حماية كافية، وغياب التشريعات العمالية المناسبة يحرمهم حقوقهم الأساسية ويجعل الدفاع عنها شبه مستحيل.

ورغم هذه الصعوبات، تلعب النقابة الوطنية للعاملين في البتروكيماويات، عضو الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، دوراً حيوياً في الدفاع عن حقوق العمال ومتابعة قضاياهم، والتواصل مع الجهات الرسمية والمنظمات الدولية لضمان حماية حقوقهم وتحسين ظروف عملهم، وبهذا الصمود اليومي، يؤكد العمال أن صمودهم ليس شعاراً بل واقعاً يحتاج إلى تدخل عاجل من الحكومة والنقابات وأرباب العمل لضمان حقوقهم وحياة آمنة واستقرار هذا القطاع الحيوي الذي يخدم الاقتصاد الوطني.

ما العـــمـــل؟

بقلم: سالم الشهاب

تتباين الآراء حول كيفية إعادة رسم دور الطبقة العاملة في المجتمعات والاقتصادات خاصة في الدول ذات المراحل المتقدمة من الأنظمة الرأسمالية، والتي يجب الإقرار أولاً بصعوبة انتزاع السلطة منها لإحكام سيطرتها على الموارد وأجهزة الإعلام دون خلق الوعي الطبقي اللازم لذلك.

يعرف الوعي الطبقي حسب النظرية الماركسية بأنه ما يعرفه الفرد حول الطبقة الاجتماعية التي ينتمي لها مع إدراكه التام لمصالح تلك الطبقة، والتي لا تتسق مع الأهداف والسياسات التي يروج لها أصحاب رؤوس الأموال، وأن كل طبقة اجتماعية لها مصالح لا تتوافق بالضرورة مع مصالح الطبقات الأخرى، ويؤدي هذا الوعي الطبقي إلى تضامن بين أفراد الطبقة العاملة لاشتراكهم بالأهداف والمصالح، لا خلفياتهم الدينية والاجتماعية وغيرها من الانتماءات التي تخفي حقيقة الصراع في المجتمعات الرأسمالية، الصراع الطبقي.

على الرغم النقد الواسع الذي لقيته هذه النظرية الاجتماعية لكارل ماركس، والاختلاف في تفسير الوعي الطبقي خلال النظرية الماركسية ومنظريها عبر التاريخ، خاصة في أعمال جورج لوكاتش وكتابه "التاريخ والوعي الطبقي"، إلا أن الاختلاف كان يدور غالباً حول المرحلة الانتقالية للنظرية من الوعاء النظري الى الإطار التطبيقي لها، وتم قبوله لاحقاً من العديد من الماركسيين كمتمم للنظرية الماركسية.

قد يكون العمل الجماعي المنظم من خلال النقابات وجمعيات النفع العام والذي يساهم في تكوين النزعة التكافلية لدى أفراد المجتمع، كونه يقوم بتجريدهم ـ في الحالة المثالية ـ من النزعات الرجعية والقبلية، والتي لا تنتمي إلى الصراع الحقيقي في المجتمعات، كذلك للحملات والمنظمات التي تطالب بمزيد من الشفافية على جميع الأصعدة والمجالات، كالتي يدعو لها يانيس فاروفاكيس في أوربا، دور في كشف تناقضات الأنظمة الرأسمالية وفضح فساد القائمين على سياساتها.

إن للمثقفين أيضاً دوراً مهماً في مثل هذه الصراعات الطبقية من حملات وندوات تثقيفية لبيان خطورة السياسات الليبرالية الجديدة على الطبقة العاملة، ولنتذكر دائماً أن "أولى مهام المثقفين هي إزعاج السلطات" كما يقول جان بول سارتر، لأدس الأغنيات والقصائد في أكفّ الشعوب.

مفهوم السوق من منظور اقتصادي

بقلم: د. محمود الكيلاني

ثمة موضوعات وقضايا مهمة وحيوية، تتطلب باستمرار عملية الحفر المعرفي العميق، لتظهير عناصرها وحقائقها الجوهرية، وللعمل على ربطها مع بقية عناصر الرؤية، وذلك من أجل بناء نظرية متكاملة في هذا الموضوع أو تلك القضية، ولعل من الموضوعات المهمة، التي تحتاج إلى عملية الحفر المعرفي، وربط الأجزاء مع بعضها للخروج برؤية متكاملة، مسألة السوق كعملية اقتصادية وتجارية متكاملة.. وهذا المقال هي محاولة نظرية أولية، للعمل على صياغة رؤية متكاملة وفق النصوص التأسيسية لقضايا السوق المختلفة.

في علم الاقتصاد استخدمت مقولة (السوق) في معنى أوسع من المعنى اللغوي المذكور.. إذ عرف السوق اقتصادياً، بأنه مجموعة العلاقات المتبادلة بين البائعين والمشترين الذين تتلاقى رغباتهم أو حاجاتهم في تبادل سلعة أو خدمة معينة ومحددة باعتبار أن حاجات الإنسان عديدة ومتنوعة، وأنه لا يمكن أن يلبيها بمفرده، فوجب التعاون بين أبناء المجتمع الواحد من أجل توفير حاجاتهم وضروراتهم، وانطلاقاً من عملية التعاون التي تجري بين أبناء المجتمع الواحد، من أجل توفير حاجاتهم تبدأ عملية (التبادل)، لضمان سلامة التعاون والتوزيع الاجتماعي للعمل، وحتى تسير عملية التبادل بشكل سليم ويسير، كان لابد من جهاز ينظم عملية التبادل ، وهذا الجهاز هو ما يطلق عليه (السوق) ، إذ هو الجهاز الذي يقوم بتنظيم عملية التبادل بين البشر، وقد أصبحت كلمة السوق تطلق في اللغة على المكان أو البقعة الجغرافية، التي تباع فيها السلع وتشترى ، إذ جاء في لسان العرب لابن منظور أن السوق هو موضع البيع والشراء والتعامل .

وفي علم الاقتصاد استخدمت مقولة (السوق) في معنى أوسع من المعنى اللغوي المذكور. إذ عرف السوق اقتصادياً، بأنه مجموعة العلاقات المتبادلة بين البائعين والمشترين الذين تتلاقى رغباتهم أو حاجاتهم في تبادل سلعة أو خدمة معينة ومحددة، وبفعل التقدم التقني والتكنولوجي وثروة الاتصالات والمواصلات أصبح السوق يشمل العالم بأسره وبالتالي فإن السوق يوفر للمجتمع حاجاته المتعددة، ويقوم بتوزيع وتدوير الثروة داخل المجتمع عن طريق البيع والشراء وما أشبه، وتقسم الأسواق إلى أقسام مختلفة، فمن حيث استمرارها قد تكون دائمة كسوق الأوراق المالية، أو مؤقتة كأسواق القرى والمعارض.. ومن حيث اتساعها قد تكون محلية كأسواق المدن أو سوق النقل الداخلي، أو عالمية كسوق السكر، ومن حيث أنواع السلع المتداولة، تقسم الأسواق لأقسام شتى لكل سلعة أو لكل مجموعة من السلع سوقها، ومن ذلك أسواق العقارات وأسواق العملات الأجنبية وأسواق المحاصيل الزراعية كالقمح والأرز، وأسواق المنتجات الصناعية كالصلب والآلات وغيرها، ومن حيث الغرض من استخدام السلعة إلى سوق سلع الإنتاج وسوق سلع الاستهلاك، ومن حيث الكميات المتداولة إلى سوق الجملة وسوق التجزئة، وعلى هذا فإن السوق يقوم بدور حيوي في تسيير الاقتصاد، كما أنه يعالج مشكلة التوزيع للموارد الاقتصادية، ويحقق التوازن بين الكميات المعروضة من المنتجات، والكميات المطلوبة منها، وقد ارتبطت ظاهرة السوق من حيث النشأة والتكوين بتطور وتقدم النشاط الاقتصادي، الذي يهدف إلى إشباع حاجات الإنسان هذا من جهة، ومن جهة أخرى بفعل تعاظم وازدياد حركة التبادل التجاري، لذلك فإننا لا يمكننا أن نتصور وجودا بشريا بلا سوق، إذ من لوازم الوجود البشري وجود السوق الذي يقوم بعملية تنظيم الحياة الاقتصادية لهذا الوجود، وتبقى القاعدة الأولية لهذه الظاهرة هي تقسيم العمل الاجتماعي، ووجود شرائح اجتماعية مختلفة متعددة المستويات المادية.

قلق النقابات العمالية لعمال الصناعة والصلب من الوضع الحالي

بقلم: جهـــاد عـــقـــل

عبّرت النقابات العمالية عامة والصناعية خاصة التابعة للاتحاد الدولي لنقابات عمال الصناعة والاتحاد العام لنقابات عمال الصناعة في أوروبا، عن قلقها من الوضع القائم في هذا المجال، وطالبت بعدم تحمّل عمال الصُلب تبعات الأزمة الحالية، وقد جاء في بيان لتلك النقابات صادر يوم الأول من نيسان الجاري، في ظل انعقاد الدورة السابعة والتسعين للجنة الصلب التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD):

"نقابات العمال تحث على اتخاذ إجراءات حازمة لحماية وظائف صناعة الصلب في ظل حالة عدم اليقين الاقتصادي والتوترات التجارية"، وأضاف البيان النقابي: "يُفاقم تزايد حالة عدم اليقين الاقتصادي والتوترات الجيوسياسية التحديات طويلة الأمد في صناعة الصلب، وعلى ضوء ذلك يدعو الاتحاد العالمي لنقابات عمال الصناعة، والاتحاد الأوروبي لنقابات عمال الصناعة، الحكومات في الدورة السابعة والتسعين للجنة الصلب التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) إلى ضمان عدم تحمل العمال وطأة هذه الضغوط من خلال انخفاض الأجور الحقيقية، وتدهور ظروف العمل، وفقدان الوظائف".

وضمن تعبير الاتحادات النقابية عن قلقها من الوضع بخصوص العمال في هذا المجال نتيجة الفائض في الانتاج وانحسار الطلب ورفع التعرفة الجمركية جاء ما يلي:" كما في الماضي، تؤكد بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن الطاقة الإنتاجية العالمية لصناعة الصلب مستمرة في النمو على الرغم من ضعف الطلب وتباطؤ التوقعات الاقتصادية. بحلول نهاية عام 2024، وصلت الطاقة الإنتاجية العالمية لصناعة الصلب إلى 2,472 مليون طن متري، ومن المتوقع أن ترتفع أكثر في السنوات القادمة. يقع ما يقرب من نصف هذه الطاقة الإنتاجية في الصين، حيث دفع انخفاض الطلب المحلي منذ عام 2020 الإنتاج نحو أسواق التصدير، مما زاد الضغط على الاقتصادات الأخرى.

في غضون ذلك، تُفاقم التعريفات الجمركية التجارية الجديدة، بما في ذلك بين اقتصادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الرئيسية، حالة عدم اليقين التي قد تؤثر سلباً على الطلب والاستثمار، مما يُعرّض وظائف عمال الصلب للخطر في جميع أنحاء العالم.

تواصل النقابات العمالية التأكيد على أن فائض إنتاج الصلب وتصاعد التوترات التجارية ليسا سوى جانب واحد من المشكلة، أما الجانب الآخر فهو ضعف الطلب المحلي، ويدعو ممثلو النقابات في لجنة الصلب التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى سياسات صناعية طموحة وشاملة لتعزيز الطلب ووضع معايير أعلى من خلال مراعاة ظروف العمل والبيئة، كما يحثون الشركات الكبرى على إعادة استثمار أرباحها في التقنيات الجديدة والخضراء لدفع عجلة النمو الاقتصادي المستدام وإحداث آثار إيجابية غير مباشرة على القطاعات الأخرى.

في الوقت الحالي، تتباين ردود أفعال اقتصادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الرئيسية، ففي الولايات المتحدة، تصاحب ارتفاع التعريفات الجمركية جهود لإلغاء مشاريع الطاقة النظيفة والمشاريع الصناعية المعتمدة بموجب قانون خفض التضخم. وفي الاتحاد الأوروبي، قد لا تكون زيادة المرونة المالية للإنفاق الدفاعي هي الحل الأمثل لزيادة الإنتاج الأوروبي، حيث تستورد الغالبية العظمى من السلع الدفاعية من خارج الاتحاد الأوروبي، وقد يستغرق الانفصال عن الموردين الأمريكيين، إلى جانب توسيع القدرة الإنتاجية العسكرية الأوروبية، سنوات عديدة. في غضون ذلك، تُدفع أولويات ملحة أخرى - مثل صناديق التماسك الاجتماعي والاستثمار في البنية التحتية والرعاية الصحية والتعليم - إلى أسفل جدول الأعمال".

كما أكدت القيادات النقابية عن قلقها من جراء الوضع القائم وخطر أن تقع تبعة هذه السياسات على العمال فقد حذّرت فيرونيكا نيلسون، الأمينة العامة للاتحاد نقابات عمال الصناعة في أوروبا بقولها: "كما يتضح من حالة الصلب، فإنّ عدم كفاية الاستثمار العام وانخفاض الاستهلاك الخاص يجعلان الصناعات المحلية أكثر عرضة للمخاطر في أوقات تصاعد التوترات التجارية، بدلاً من السعي إلى ضبط الأوضاع المالية، والحد من الاستثمار العام، وخفض قيمة الأجور من خلال إصلاحات سوق العمل التي تُضعف حماية العمال وقدرتهم التفاوضية، ينبغي على الحكومات اتباع سياسات مالية توسعية واستراتيجيات صناعية مستهدفة تعزز المرونة المحلية مع حماية الوظائف الجيدة وحقوق العمال."

أما النقابية كريستينا أوليفييه، الأمينة العامة المساعدة لاتحاد نقابات عمال الصناعات العالمي: "يجب على الحكومات اعتماد استراتيجيات صناعية استباقية تُوائم الأهداف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية. الصلب هو العمود الفقري لاقتصاداتنا - وحماية هذا القطاع تعني حماية العمال والمجتمعات ومستقبل قطاع التصنيع."

ولمنظمة العمل الدولية أيضاً رأي بالموضوع عبر عنه ممثلها مارسيل كروزيه: "كما تُظهر حالة الصلب، فإنّ عدم كفاية الاستثمار العام وانخفاض الاستهلاك الخاص يجعلان الصناعات المحلية أكثر عرضة للمخاطر في أوقات تصاعد التوترات التجارية، بدلاً من السعي إلى ضبط أوضاع المالية العامة، والحد من الاستثمار العام، وخفض قيمة الأجور من خلال إصلاحات سوق العمل التي تُضعف حماية العمال وقدرتهم التفاوضية، ينبغي على الحكومات اتباع سياسات مالية توسعية واستراتيجيات صناعية مستهدفة تعزز المرونة المحلية مع حماية الوظائف الجيدة وحقوق العمال".

واضح من هذه التصريحات النقابية ومن نتائج أبحاث الموضوع بأن وضع العاملين في صناعة الصلب على مختلف المهن يواجه خطر، مثل خفض الأجور والمس بشروط العمل، وبقوتهم التفاوضية لشروط عملهم وحتى قضية التنظيم النقابي هذا بالإضافة الى تعريض حياة العمال للخطر في ظل انحسار وتجميد مشاريع تطوير بيئة العمل الآمنة والوقاية والسلامة وقضية بيئة العمل الخضراء.

هاجس القلق النقابي الذي عبرت عنه الاتحادات النقابية لعمال صناعة الصلب، هو جانب واحد من عدة جوانب تواجه النقابات العمالية عامة والعمال في عالمنا اليوم، في ظل ما يمليه رئيس الولايات المتحدة ترامب من سياسة اقتصادية داعمة لقوى رأس المال من جهة وضرب حقوق العمال والحريات النقابية من جهة أخرى، لذلك على الحركة النقابية العالمية أن تقف متحدة ببرنامج نضالي نقابي عالمي لمناهضة ومكافحة هذه السياسة الرأسمالية.

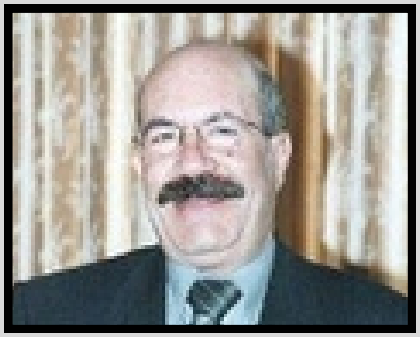

جـــورج حـــزبـــون... صوت العمّال وضمير بيت لحم

في ذاكرة الحركة الوطنية والنقابية الفلسطينية، يظلّ اسم الرفيق القائد الوطني والنقابي العمالي جورج حزبون محفوراً بعمق، كأحد أعمدة النضال والكفاح الشعبي، وابن مدينة بيت لحم البار، الذي لم يساوم يوماً على حق، ولم يهادن في قضية، ولم يتخلّ عن موقعه في الصفوف الأمامية، حيث كان النضال واجباً والحلم الوطني نبراساً.

ولد جورج حزبون وترعرع في بيت لحم، المدينة التي عرفت الصمود والمقاومة كما عرفت الثقافة والانفتاح، فنهل من إرثها الوطني والإنساني، وانخرط منذ شبابه في الحركة الشيوعية الفلسطينية، ليكون لاحقاً في صفوف جبهة النضال الشعبي الفلسطيني، مقدماً مثالاً للقائد الذي يجمع بين وضوح الموقف السياسي، وصلابة الإرادة، وحسّ الانتماء لطبقة العمال والكادحين.

كان حزبون عضواً في اللجنة المركزية للجبهة، وسكرتيراً للمكتب التنفيذي لـ"كتلة نضال العمال" لسنوات، حيث قاد العمل النقابي بروح الالتزام والمسؤولية، واضعاً نصب عينيه بناء حركة عمالية فلسطينية قوية وفاعلة، وآمن بأن قوة الطبقة العاملة تكمن في وحدتها وتنظيمها، فعمل على تأسيس وتطوير النقابات العمالية، وربط مطالب العمال بحقوقهم الوطنية، جاعلاً من العمل النقابي جزءاً لا يتجزأ من معركة التحرر الوطني.

لم يقتصر نضاله على العلن، بل كان له دور ريادي في العمل السري خلال سنوات الاحتلال، فشارك في تنظيم صفوف العمال والشباب، وأسهم في دعم الانتفاضة الأولى عبر شبكات العمل الشعبي والميداني، وكان حاضراً في الميدان، يشارك العمال اعتصاماتهم، ويدافع عن حقوقهم أمام أصحاب العمل، ويتحدى إجراءات الاحتلال بحزم وإصرار.

تميّز جورج حزبون بالصلابة السياسية والمرونة التنظيمية، فكان قادراً على جمع مختلف الأطياف النقابية والوطنية على هدف مشترك، مؤمناً بأن وحدة الحركة العمالية هي رافعة للنضال الوطني، كما كان مرجعاً للأجيال النقابية الجديدة، يمدّهم بالخبرة والتجربة، ويحثّهم على أن يكونوا صوتاً حقيقياً للعمال، لا صدى لمصالح ضيقة.

برحيل جورج حزبون، خسرت بيت لحم وجبهة النضال الشعبي والحركة العمالية الفلسطينية واحداً من أنبل رجالاتها، وأصدق مناضليها، ممن اختاروا أن يسيروا على خط النار من أجل فلسطين، حاملاً هموم العمال على كتفيه، ومؤمناً بأن النضال النقابي لا ينفصل عن النضال الوطني، وأن التحرر لا يكتمل إلا بالعدالة الاجتماعية.

سيبقى اسم جورج حزبون محفوراً في وجدان كل من عرفه، رمزاً للعطاء بلا حدود، وللنزاهة النضالية، وللوفاء لقضية الوطن والطبقة العاملة حتى آخر العمر.

عمال فلسطين: بين البطالة والفقر وغياب العدالة

بقلم: محمد علوش

في ظل تفاقم الأزمات الاقتصادية والسياسية في فلسطين، يظل وضع العمال الأكثر هشاشة وقلقاً، إذ يستمر حرمانهم من أبسط حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية، وتتفاقم معاناتهم يومياً مع استمرار البطالة والفقر، كسيف حاد ينهش أعناقهم ويطال كافة الشرائح الضعيفة وعموم الكادحين.

يعاني العمال الفلسطينيون ليس فقط من تقاعس المؤسسات الرسمية عن توفير العدالة والحماية، بل أيضاً من ممارسات الاحتلال الإسرائيلي، الذي يقيد الحركة، ويحدّ من فرص العمل، وينهب الموارد، ويضاعف من وطأة الحرمان، ما يجعل غياب القانون العادل وتنفيذ الحقوق الاجتماعية والاقتصادية واقعاً ملموساً يزيد من هشاشتهم ويجعلهم مجرد أرقام في إحصاءات البطالة والفقر، بلا حماية أو أفق للكرامة الإنسانية.

ولا يقتصر أثر هذه الأزمة على العمال وحدهم، بل يمتد إلى جميع الفئات الاجتماعية الضعيفة، من موظفين محدودي الدخل ونساء وشباب عاطل عن العمل، الذين يجدون أنفسهم أمام واقع قاتم يهدد التماسك الاجتماعي والاستقرار الاقتصادي، ومع كل يوم يمر، تتضاءل فرص العمل، وتزداد معدلات الفقر، ويكبر خطر انهيار القدرة الشرائية وتفكك النسيج الاجتماعي.

في مواجهة هذا الواقع، تظل الحاجة ماسة لتدخل مؤسساتنا الحكومية والنقابية والمجتمع المدني عبر برامج حماية فعالة، وتنفيذ صارم للقوانين العمالية، وتوفير بيئة عمل عادلة وآمنة، مع مراعاة الأثر المباشر لممارسات الاحتلال على العمال، كما يجب خلق برامج دعم للشرائح الضعيفة، وضمان حماية كرامة الكادحين، والوقوف في وجه أي سياسات تزيد من هشاشة المجتمع.

عمال فلسطين ليسوا مجرد أرقام في الإحصاءات، بل هم العمود الفقري للمجتمع، وحمايتهم واجب وحق، وشرط أساسي لأي مستقبل مستقر وكريم لشعبنا.

للتواصل مع هيئة تحرير المجلة
+972 59-512-0946 Nedalshbi@windowslive.com